النفط الكويتي يرتفع إلى 52,17 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 9 سنتات ليبلغ 52,17 دولارا مقابل 52,08 دولارا للبرميل وفقا للسعر المعلن امس من مؤسسة البترول الكويتية.

الفائض بلغ 500 مليون دينار بالربع الثالث من العام 2016

«الوطني»: تراجع تحويلات الوافدين يدعم ارتفاع فائض الحساب الجاري

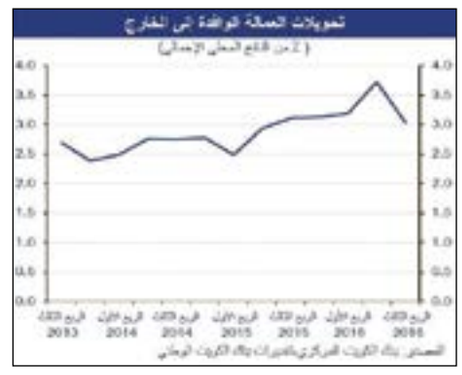

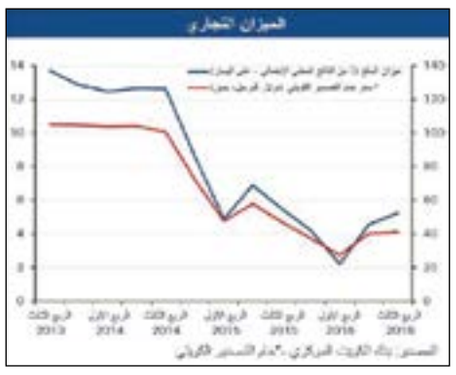

قال تقرير لبنك الكويت الوطني، إن فائض الحساب الجاري ارتفع قليلا خلال الربع الثالث من العام 2016 على خلفية تحسن ميزان السلع الذي اتسع للربع الثاني على التوالي نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات إثر ارتفاع أسعار النفط.

واشار التقرير إلى أن تراجع تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج والواردات ساهم أيضا في دعم ارتفاع الفائض.

واوضح التقرير إلى انه بالرغم من التحسن جراء تراجع التحويلات وتعافي اسعار النفط إلا أن فائض الحساب الجاري لايزال متراجعا بواقع 24٪ على أساس سنوي ليصل إلى 0,5 مليار دينار كما لا يزال أدنى من مستوياته التاريخية عند 5,6٪ كنسبة سنوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقع التقرير أن يرتفع الفائض في الحساب الجاري للكويت بصورة تدريجية تماشيا مع تحسن أسعار النفط. إذ من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضا بسيطا بنحو 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 ومن ثم يتحسن لاحقا إلى 5ـ6٪ في العامين 2017 و2018 والذي سيعزى غالبا إلى ارتفاع أسعار النفط.

وقال تقرير الوطني ان ميزان السلع ارتفع للربع الثاني على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2016 ليصل إلى 1,8 مليار دينار من 1,6 مليار دينار في الربع الثاني من العام 2016. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع الصادرات النفطية بواقع 4,1٪ نتيجة ارتفاع أسعار النفط بنسبة 2٪ خلال الربع. كما يفسر هذا الارتفاع في ميزان السلع أيضا بقوة الصادرات غير النفطية بواقع 12,7٪ على أساس ربع سنوي وتراجع الواردات بواقع 2٪ على أساس ربع سنوي.

واشار التقرير إلى ان التراجع في تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج وصافي تدفقات الخدمات تسبب في دعم الحساب الجاري قليلاً، إذ تراجعت التحويلات بنسبة كبيرة بلغت 19٪ على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من العام 2016 بعد أن سجلت ارتفاعا بنسبة 16٪ على أساس ربع سنوي خلال الربع الثاني. وتراجع أيضا صافي تدفقات الخدمات للربع الثاني على التوالي ولكن بوتيرة أبطأ عن ذي قبل بلغت 5٪ على أساس ربع سنوي.

وساهم فائض الحساب الجاري المرتفع في زيادة صافي التدفقات المالية إلى الخارج مع حفاظ التدفقات الخارجية للدخل الاستثماري على متانتها. فقد سجل الميزان المالي عجزا بلغ 0,9 مليار دينار في الربع الثالث من العام 2016 بعد أن حقق فائضا على مدى ربعين متتاليين وذلك نتيجة تراجع التدفقات المالية إلى الداخل وحفاظ التدفقات إلى الخارج من استثمارات المحافظ على قوتها عند 1,5 مليار دينار الأمر الذي يعكس استمرار الاستثمارات في صندوق الأجيال القادمة. وظلت أيضا استثمارات الكويت المباشرة في الخارج قوية عند 0,3 مليار دينار.

وأوضح التقرير أن الاحتياطات الأجنبية تراجعت ولكنها ظلت مرتفعة نسبيا وذلك نتيجة تسجيل عجز آخر في ميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع للربع الثاني على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2016. مشيرا إلى أن العجز في الربع الثالث اتسع ليصل إلى 0,5 مليار دينار من 0,3 مليار دينار في الربع الثاني وصاحب ذلك تراجع مطابق في الاحتياطات الأجنبية خلال الربعين. وتراجعت الاحتياطات التي يمتلكها بنك الكويت المركزي من 9,0 مليارات دينار إلى 8,1 مليارات دينار في الفترة ذاتها. ولكنها لا تزال مرتفعة نسبيا عند ما يقارب 11 شهرا من إجمالي الواردات.

تحويلات الوافدين انخفضت 237 مليون دينار بالربع الثالث

الاحتياطات الأجنبية لدى «المركزي» انخفضت إلى 8,1 مليارات دينار

فائض ميزان السلع ارتفع بالربع الثالث إلى 1,8 مليار دينار

التخفيضات قد تزيد إذا لم تتراجع المخزونات للمستوى المستهدف

سياسات «أوبيك» تزيد المعروض بنهاية 2017

وكالات ـ توقع تقرير شركة أبحاث الجزيرة كابيتال اتساع الفجوة بين العرض والطلب على النفط إلى 450 ألف برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام 2017 مقارنة بصافي فجوة تصل الى 210 آلاف برميل يوميا خلال الربع الاول من نفس العام والذي ينتهي آخر مارس المقبل وكانت مصادر قد اكدت لـ«رويترز» أن منظمة أوبيك قد تمدد اتفاق خفض المعروض النفطي المبرم مع دول غير أعضاء، بل قد تزيد التخفيضات إذا لم تتراجع مخزونات الخام العالمية إلى المستوى المستهدف.

وتوقع تقرير الجزيرة انكماش فائض الطاقة الإنتاجية لدى الدول الأعضاء في أوبيك إلى 1,39 مليون برميل يوميا في الربع الرابع 2017 من 2,06 مليون برميل يوميا في الربع الأول 2017 كما توقع أن تستقر مخزونات النفط الخام خلال العام 2017 لتصل الى 3,066 مليارات برميل مع نهاية العام

وكانت «أوبيك» ودول مصدرة أخرى منها روسيا اتفقت العام الماضي على خفض الإنتاج 1,8 مليون برميل يوميا للحد من تخمة المعروض التي تضغط على الأسعار. وبدأ سريان الاتفاق في 1 يناير ويستمر لستة أشهر.

ويبدو أن معظم أعضاء «أوبيك» ملتزمون بالاتفاق حتى الآن، لكن من غير الواضح مدى تأثير تخفيضات المعروض في مخزونات النفط العالمية القريبة من مستويات قياسية مرتفعة.

ونقلت وكالة «رويترز» عن مصدر في «أوبيك» قوله إن تمديد الاتفاق قد يتقرر إذا أظهر كل المنتجين «تعاونا فاعلا».

وقال المحلل لدى «إنرجي أسبكتس» ريتشارد ماينسون: «هناك فرصة كبيرة أن ترى منظمة أوبيك أنها ترغب في مواصلة هذه العملية».

وارتفع خام القياس العالمي «برنت» 40 سنتا إلى 56,15 دولارا للبرميل. وزاد الخام الأميركي الخفيف 30 سنتا إلى 53,41 دولارا للبرميل. والمخزونات العالمية متضخمة والإمدادات كبيرة، خصوصا في الولايات المتحدة. وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية ليل أول من أمس أن مخزونات الخام والبنزين بالولايات المتحدة ارتفعت إلى مستويات قياسية الأسبوع الماضي، مع قيام المصافي بخفض الإنتاج وتراجع الطلب على البنزين.

العراق يخطط لامتلاك «أسطول كبير» من ناقلات النفط

بغداد ـ رويترز: قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي امس إن العراق يخطط لامتلاك «أسطول كبير» من ناقلات النفط لنقل الخام العراقي إلى الأسواق العالمية.

ويقول الموقع الإلكتروني لشركة ناقلات النفط العراقية التي تديرها الدولة إن أسطول ناقلات البلاد تعرض أغلبه للتدمير خلال الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 1991. وكانت الشركة تمتلك ما يصل إلى 24 ناقلة في الثمانينيات. ونقل البيان عن اللعيبي قوله لإدارة الشركة «الوزارة حريصة على إعادة هيكلة هذه الشركة المهمة بهدف تطوير عملها من خلال بناء وامتلاك أسطول كبير وحديث للناقلات النفطية».

«ميد»: العروض قبل 9 أبريل المقبل

طرح مناقصة «ضخ مياه» في حقل المناقيش النفطي

محمود عيسى

قالت «ميد» ان شركة نفط الكويت دعت الشركات المعنية لتقديم عروضها بشأن مناقصة بناء انظمة ضخ مياه ومرافق اخرى في حقل المناقيش النفطي غربي البلاد.

وأضافت أنه تم تأهيل 30 شركة للدخول في المناقصة الرئيسية، على ان تقدم العروض وفقا لشروط المناقصة في موعد غايته 9 ابريل المقبل.

واوضحت المجلة ان المشروع يقضي ببناء مرافق حقن مياه بطاقة قدرها 40 ألف برميل يوميا. وكانت شركة «وورلي بارسونز» الأسترالية فازت في وقت سابق بعقد التصميم الهندسي الكامل (FEED) في هذا المشروع.

بالاضافة الى ذلك، يشمل نطاق عمل المشروع إنشاء مبان وملاجئ، وأنظمة خدمات، وأعمال بنية تحتية، وأنظمة كهربائية، وأنظمة اتصال وأمن وسلامة، وأنظمة تحكم، ومرافق مصاحبة للمشروع وغير ذلك من الأعمال الأخرى المرتبطة بالمشروع.

ومن مطالعة قائمة الشركات التي تأهلت للمشروع يتبين خلوها من الشركات الكويتية، ومن الخليجية باستثناء شركة «الانشاءات البترولية» الاماراتية، كما لم تتضمن القائمة سوى شركة عربية واحده هي المقاولون المتحدون اللبنانية. وفيما عدا ذلك ضمت القائمة: 6 شركات كورية جنوبية، 3 شركات اميركية، 10 شركات موزعة بواقع شركتين لكل من المملكة المتحدة وايطاليا والهند واليابان وفرنسا، 11 شركة موزعة بواقع شركة واحدة لكل من دولة الامارات والصين ولبنان وقبرص وسويسرا واسبانيا وكندا والنرويج وتركيا والمانيا والهند.

وانتهت «ميد» الى القول ان الكويت ماضية في مشروعات واعمال بنية تحتية في قطاع النفط لتعزيز وتحقيق طموحاتها برفع الطاقة الانتاجية الى 4 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2020.

30 شركة تأهلت للدخول في المناقصة.. ليس فيهم شركة كويتية

الائتمان الممنوح لقطاع النفط والغاز يتخطي المليار دينار.. لأول مرة

«بيتك»: تراجع الائتمان الممنوح للعقار والصناعة

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي للائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي ارتفع مسجلا 2,9٪ في ديسمبر 2016، ويحتل هذا النمو في ديسمبر المركز الرابع لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة 2011 إلى 2016، بعد أعلى نمو حققه الائتمان خلال ديسمبر في 2015 والبالغ نحو 8,5٪، ليصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح في ديسمبر2016 أكثر من 34,3 مليار دينار مقابل 33,3 مليار دينار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفع الائتمان الممنوح في ديسمبر بنسبة قدرها 0,9٪ على أساس شهري أي حوالي 291,4 مليون دينار.

وارتفع عدد 7 قطاعات من إجمالي 10 قطاعات التي تمثل مجموع التسهيلات الائتمانية، بينما تراجع كل من التسهيلات الموجهة للزراعة وصيد الأسماك، والصناعة، وقطاعا العقار والإنشاء والبناء بنحو 10,4٪، 7,2٪، و1,5٪ على التوالي. وسجلت مستويات الائتمان الموجه للتسهيلات الشخصية أعلى ارتفاع بين القطاعات من حيث القيمة (على الرغم من انخفاض التسهيلات الشخصية الاستهلاكية بنحو 3,9٪، والتسهيلات الشخصية لشراء أوراق مالية بنحو 7,5٪)، حين ارتفعت بنحو 477 مليون دينار أي بنمو نسبته 3,4٪ عن نفس الشهر من العام 2015 وصولا إلى 14,44 مليار دينار في ديسمبر2016 (42,1٪ من إجمالي الائتمان).

ويأتي قطاع النفط الخام والغاز مسجلا نموا بنحو 411 مليون دينار في ديسمبر 2016 أي ما نسبته 63,4٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام 2015 متخطيا للمرة الأولى حاجز المليار دينار أي 1,1 مليار دينار في ديسمبر 2016، (ما دفع حصته إلى الارتفاع لتشكل 3,1٪ من إجمالي الائتمان). أما قطاع المؤسسات المالية غير البنوك فقد ارتفع الائتمان الممنوح له بنحو 140,7 مليون دينار وصولا إلى 1,48 مليار دينار في ديسمبر عام 2016 (4,3٪ من إجمالي الائتمان)، مقارنة مع 1,34 مليار دينار في ديسمبر عام 2015.

ووفقا للتقرير فإن التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاع العقار وقطاع التشييد والإنشاءات تشكل الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في العام الحالي نحو 42,1٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41,9٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في ديسمبر العام الماضي، في حين تراجعت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والتشييد والإنشاءات مجتمعين حين بلغت نحو 28,7٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في ديسمبر 2016، مقارنة مع 30٪ في ديسمبر من العام الماضي، وتشكل القطاعات الثلاثة 70,8٪ من الائتمان في ديسمبر2016، مقارنة مع 71,9٪ في ديسمبر عام 2015.

واشار التقرير الى ان القروض الاستهلاكية تشكل 8٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في ديسمبر منخفضة عن حصتها التي شكلت 8,6٪ في ديسمبر 2015، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، بينما حافظت القروض الشخصية الأخرى على حصتها حين شكلت 2,2٪ من إجمالي الائتمان الشخصي في ديسمبر 2016. وتبلغ التسهيلات الائتمانية المقسطة خلال ديسمبر 10,09 مليار دينار (تمثل 70,0٪ من التسهيلات الشخصية) مرتفعة بنسبة قدرها 8٪ مقارنة بشهر ديسمبر 2015. أما على أساس شهري، ارتفعت بنحو طفيف بلغت نسبته ن0,5٪ مقارنة مع شهر نوفمبر من نفس العام 2016.

فيما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2,88 مليار دينار أي بنسبة تراجع سنوي بلغت نحو 7,5٪ في ديسمبر 2016، فيما ارتفعت بنحو 7,9٪ عند المقارنة مع شهر نوفمبر من نفس العام حين بلغت نحو 2,67 مليار دينار. أما القروض الشخصية الاستهلاكية فهي التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث أن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض يشهد اتجاها تنازليا حين بلغت التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية 1,15 مليار دينار في ديسمبر، منخفضة بنسبة 3,9٪ عن 1,19 مليار دينار في ديسمبر عام 2015، ويأتي ذلك بعد انخفاض شهري قدره 0,7٪ مقارنة مع 1,16 مليار دينار في نوفمبر من نفس العام.

ولاحظ التقرير تراجع التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع العقار والتشييد والبناء بنحو طفيف، حين بلغت نحو 9,85 مليار دينار في ديسمبر بنسبة تراجع سنوي قدرها 1,5٪ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، في حين تراجعت بنحو 0,8٪ مقارنة مع نوفمبر 2016.كما سجل التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة بلغت في ديسمبر نحو 3,1 مليار دينار بتراجع شهري نسبته 1,5٪، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع سجل زيادة سنوية في ديسمبر نسبتها 1,0٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي.

الائتمان المصرفي في ديسمبر الماضي يصل إلى 34,3 مليار دينار

التسهيلات الشخصية لأعلى ارتفاع مسجلة 14,4 مليار دينار

7,5٪ تراجع سنوي في التسهيلات الشخصية الممنوحة لشراء أوراق مالية

ستكون على رأس أكبر الأسواق المالية بالشرق الأوسط

«السحيمي» أول سيدة سعودية ترأس شركة «تداول»

وافق مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول)، على انتخاب سارة بنت جماز السحيمي رئيسا لمجلس إدارة الشركة، حيث تعتبر السحيمي أول سيدة في السعودية تتبوأ هذا المنصب.

وبحسب قناة العربية تشغل سارة السحيمي حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي المالية، وعضو بمجلس الإدارة فيها منذ مارس 2014. للسحيمي دور بارز في إعادة هيكلة الشركة والذي نتج عنه التميز في الأداء والنمو السريع للأعمال وتطوير المنتجات والتطور التكنولوجي لصالح الشركة وعملائها.

وشغلت قبل ذلك منصب مدير تنفيذي ورئيس قسم الاستثمار في إدارة الأصول بشركة جدوى للاستثمار، والتي انضمت إليها في مايو 2007م كمدير أول محافظ استثمارية.

وعملت سارة السحيمي قبل ذلك بوظيفة مدير أول محافظ استثمارية في إدارة الأصول في مجموعة سامبا المالية.

في سبتمبر 2013، اختيرت واحدة من بين 16 عضوا في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية والتي عملت بها لمدة عامين.

أما بالنسبة للتحصيل العلمي، فتخرجت السحيمي في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأميركية من خلال إتمام برنامج الإدارة العامة في 2015. كما تخرجت في جامعة الملك سعود بدرجة البكالوريوس في المحاسبة بمرتبة الشرف الأولى.

وتعد سارة السحيمي، أول سيدة سعودية تمكنت من كسر جمود طاولة مجلس الإدارة بعد ترأسها لأهم محاور الجذب الديناميكي فيها، وأول من تجاوزت دوامة التشكيك في القدرات المهنية بعد حصولها على أهم اعتراف لقيادة واحدة من أفضل الأسواق المالية على مستوى الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية والشفافية، و21 على مستوى العالم، بحسب تصنيف الاتحاد العالمي للبورصات، حيث يتم تداول 283 مليون سهم يوميا بمعدل 71 مليار سهم سنويا، بقيمة تداول تصل لـ 8,5 مليارات ريال يوميا، أي ما يعادل 2 تريليون ريال سنويا.